

على شرطه انية الرخصة ان لو لم يعرف القرض كس لانه يصلها في
 اوقافها لا يجوز ذلك لو اعتقدنا منها فضا ونظرا ولا يتغير ولم يترك
 الوض فيها فان نوى الوض في الكل جاز ولو نزل الكل فرضا جاز وان
 لم ينزل ذلك فكل صلوة صلها مع الامام جاز ان نوى صلوة الامام
 كذا في فتح القدير وفي القنية المصلون سنة من علم الوض منها والسنة
 وعلم معنى الوض انه ما يتحقق النوايب بفعله والعباد يتكبروا السنة ما
 يتحقق النوايب بفعلها ولا يعاقب على تركها فنوى الظاهر جاز
 اغتبت سنة الظاهر سنة الوض والشا من يعلم ذلك ونوى الوض فرضا
 ولكن ما يعلم ما فيه من الوض والسنة بجزئية والشا نوى الوض
 ولا يعلم معناه لا بجزئية والراجح علم ان فلما يصله الناس فواض نوى
 فيصل كما يصل الناس ولا يميز الوض من النوافل لا بجزئية لان تعيين السنة
 بشرطه لا يوجب ما يصل في الجماعة ونوى صلوة الامام ونما من اعتقد
 ان الكل فرض جازت صلوة والسادس لا يعلم ان الله على عباده لولا
 معوضة ولكنه كان يصلها لاقاها لم يجزه الهوى واما في الصوم فقد
 علمت انه يصح سنة مباحية ومطلق السنة فلا يشترط لصوم رمضان
 اذ اذنية الوض حتى قالوا لو نوى ليلة الشكر صوم اخر رمضان ثم ظهر
 بعد الصوم انه اول رمضان اجزاه وكد الزكوة في شرطها سنة
 الرخصة لان الصدقة متنوعة ولم تكن الزكوة المعجلة تظهر
 كلامهم ان لا يرضى سنة الوض لانه تجبل بعد اصل الوجوب لان سبب
 هو النوايب وقد يحصل تحللا لظواهر فانه شرط الوجوب الاداء
 بجلا في جعل الصلوة على وقتها غير جائز كون وقتها سببا للوجوب

والمطلوب